مؤتمر المراجعة الإقليمية السادسة لتوصيات المؤتمر الدولي

للسكان والتنمية ICPD 30+

بيروت 2023

(المحاور الرئيسية للعرض)

- الإطار المؤسساتي
- إدراج قضايا السكان في الخطط التنموية الوطنية
- برامج محددة لترجمة السياسات والقوانين المعتمدة ذات الصلة بالسكان والتنمية
- التشبيك والتعاون مع القطاع غير الحكومي
- تطوير منظومة البيانات والإحصائيات
- أبرز التحديات السكانية والتنموية
- تجارب ناجحة حول إدماج قضايا السكان في خطط التنمية المستدامة

في قمة نيروبي جددت الجمهورية العربية السورية التزامها الذي أعلنه وفد رفيع المستوى برئاسة وزيرة الشؤون الاجتماعية وعضوية ممثلين عن مجلس الشعب ووزارة الخارجية والهيئة السورية لشؤون الاسرة والسكان وهيئة التخطيط والتعاون الدولي وممثلين عن المنظمات غير الحكومية

1- الأولويات الوطنية لغاية 2030 وفق التزامات مؤتمر نيروبي

التزمت الجمهورية العربية السورية بالتزامات خمس مدرجة فيما يلي[2]:

- ✓ تخفيض نسبة الزواج المبكر من 13٪ إلى 5٪
- ✓ تحقيق وصول المرأة الشامل إلى وسائل تنظيم الأسرة واستخدامها
- ✓ خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 23 بالألف إلى أقل من 13 بالألف
- ✓ تخفيض معدل وفيات الأمهات من 58 لكل 100 ألف ولادة إلى أقل من 34 لكل 100 ألف ولادة.
- ✓ متابعة تحديث وسن التشريعات والقوانين ذات الصلة.

مقدمة

تم إعداد مشروع السياسة السكانية و اعتماده بشكل رسمي من قبل اللجنة الوطنية للسكان في مطلع العام (2011)، وكان من المأمول ان تسهم هذه السياسة في تنشيط عملية التطور الديموغرافي وتجاوز الركود الذي أصابها.

أدت الحرب الإرهابية على سورية منذ آذار (2011) الى تعطيل تنفيذ برامج السياسة السكانية واقتصار التنفيذ على بعض البرامج الاستهدلفية في مجال التمكين الاقتصادي والصحة الانجابية في بعض المحافظات.

وبعد مرور مايزيد عن 10 سنوات على تعثر تنفيذ برامج السياسة السكانية التي كانت معدة وفق واقع مؤشرات ما قبل الحرب، بات من الضروري صياغة سياسة سكانية جديدة تستجيب بشكل عاجل للواقع الحالي ومؤشراته، وتستشرف، بذات الوقت، السياسات والتدخلات المطلوبة على المستوى التنموي متوسط وبعيد الأجل كجزء لا يتجزأ من الخطة الوطنية لإعادة البناء والتنمية على كامل الجغرافية السورية.

وهذا ما تعمل عليه الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية الحكومية الرسمية والاهلية في الجمهورية العربية السورية في إطار تحديث وثائق السياسة السكانية المحلية للعمل على وضع تدخلات استهدافية لردم فجوة تدهور المؤشرات الديموغرافية التنموية.

الإطار المؤسساتي

تعد اللجنة الوطنية للسكان التي يرأسها السيد رئيس مجلس الوزراء وتضم في عضويتها عدد من الوزارات والجهات المعنية، بالإضافة الى اللجان الفرعية للسكان والتي يترأسها السادة المحافظون آليات الربط والتنسيق المؤسساتي.

حيث تم إعادة تفعيل عمل هذه اللجان وتسمية ضابط ارتباط ضمن كل محافظة مسؤول عن التنسيق بين هذه الجهات والهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان.

قامت الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بتأسيس مكاتب للهيئة في بعض المحافظات تتولى ضمن مهامها التنسيق لعمل الهيئة على القضايا السكانية.

برامج محددة لترجمة السياسات والقوانين المعتمدة ذات الصلة بالسكان والتنمية

- تم إجراء مراجعة شاملة لقانون الأحوال الشخصية وتم تعديله بالقانون (4) لعام 2019، والقانون (20) لعام 2019، بما يتناسب مع إزالة الأحكام التمييزية فيه، وبما يكفل المساواة بين الرجل والمرأة، وشملت التعديلات أموراً عدة في مقدمتها: الزواج (إذ تم رفع سن الزواج للفتى والفتاة إلى سن الثامنة عشر)، والطلاق، والحضانة والوصاية.
- تم تعديل قانون العقوبات (بالقانون 24 لعام 2018) لجهة تشديد عقوبة عقد الزواج خارج المحكمة لقاصر لم يُتِم الثامنة عشرة من عمره كإجراء رادع للحد من الزواج المبكر
- إصدار قانون حقوق الطفل رقم /21/ لعام 2021
- وتقوم الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بإعداد خطة وطنية للحد من ظاهرة الزواج المبكر، خطة المساواة بين الجنسين.

التشبيك والتعاون مع القطاع غير الحكومي في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج

في سياق العمل على تحديد إطار عمل تشاركي لتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تم تنفيذ ملتقيات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وربطها بالتزامات قمة نيروبي وأهداف التنمية المستدامة، بمشاركات جهات من القطاع العام والخاص والأهلي ويتم العمل على صياغة برنامج عمل لمتابعة توصيات الملتقى وصولاً إلى تحديد إطار عمل وطني للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

أ- **معارض التوظيف**

ب- **برنامج دعم الخريجين الجدد.**

ج- **الشراكات مع القطاع الخاص والقطاع الأهلي ضمن المسؤولية المجتمعية**

د- **مشاريع تنشيط سوق العمل والتدريب المهني بالتعاون مع المنظمات الدولية**

هـ- **الشراكات الصحية بين المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الصحي والمنظمات الدولية**

تطوير منظومة البيانات والإحصائيات

تعتمد قواعد البيانات السكانية على التعداد العام للسكان والمساكن الذي يتم إجراؤه كل 10 سنوات، وكان آخر تعداد تم في سورية عام 2004 وكان من المفترض أن يتم أجراؤه عام 2014 إلا أن الحراك المكاني السكاني والتغيرات الديموغرافية بسبب ظروف الحرب الإرهابية على سورية حالت دون إجراء هذا التعداد،

يتم توفير البيانات حول القضايا السكانية والتنمية من مسوحات مختلفة منها (مسح حالة السكان 2014، المسح الديموغرافي المتعدد الأغراض عام 2018 ، سلسلة مسوح قوة العمل، ومسوح الامن الغذائي 2017-2020--2022) بالإضافة إلى البيانات الإدارية والإحصاءات الروتينية التي تنتجها الوزارات المعنية كسجلات الأحوال المدنية ووزارات الصحة و التربية والشؤون الاجتماعية وغيرها.

تم إطلاق المرحلة الأولى من بناء قاعدة المؤشرات التنمية المستدامة والتي تتضمن عدد من المؤشرات السكانية التنموية، وتم التوقف في العام 2020 بسبب جائحة كورونا ونقص التمويل.

يجري العمل على تأسيس مراصد سكانية بالشراكة مع المحافظات بهدف بناء قاعدة مؤشرات على المستوى المحلي. (كمرحلة أولى في محافظتي السويداء ودير الزور)، بحيث تكون البيانات مصنفة ومتاحة لصانعي السياسات.

إدراج قضايا السكان في الخطط التنموية الوطنية

في العام 2018 تم إعداد البرنامج الوطني لسورية بعد الحرب – استراتيجية 2030 وركز ضمن محمور التنمية الاجتماعية والإنسانية على القضايا السكانية من خلال:

برامج تحديث السياسات السكانية ضمن الرؤية الاتية: "مجتمع متوازن ديموغرافياً، يتمتع سكانه بمستوى صحي وخصائص نوعية متميزة، وموزعون توزيعاً متوازناً بين المحافظات".

ركزت السياسات على قضايا الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الأكثر تأثراً بالحرب الإرهابية على سورية (ذوي الاعاقة، الأطفال، النساء، فاقدي الرعاية الوالدية، كبار السن)

وأهم البرامج التي تناولت البعد السكاني في البرنامج الوطني في الخطة الاستراتيجية 2030:

برنامج التشغيل من أجل النمو الشامل وتحقيق برنامج التنمية الريفية المتكاملة

برنامج حماية الجرحى وذوي الشهداء

برنامج تطوير شبكات الأمان الاجتماعي، برنامج تطوير نظم الضمان الاجتماعي، البرنامج الوطني للمعونة الاجتماعية،

برنامج الدعم النفسي والاجتماعي، برنامج تنمية الطفولة المبكرة

برنامج ربط التعليم بسوق العمل والاختصاصات والمهن الجديدة

برنامج تغطية خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية، وإعادة تأهيل وتطوير البنى التحتية الصحية

كذلك تضمن الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي في سورية محوراً خاصاً بالبعد الديموغرافي وترابطاته مع التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الخمسة في سورية.

أبرز التحديات السكانية والتنموية

فاقمت الحرب الإرهابية على سورية من التحديات والمشاكل السكانية التي كانت موجود قبل الحرب والتي تمثلت في (ارتفاع معدل النمو السكاني، تدني الخصائص النوعية لقوة العمل، الخلل في التوزع الجغرافي) وبرزت نتيجة الحرب على سورية والتدابير الانفرادية القسرية أحادية الجانب مجموعة من التحديات من أبرزها:

- خشية تحول النزوح السكاني الى انزياحات دائمة.
- نقص في الكوادر ذات الكفاءة في التخطيط والإدماج والمتابعة لقضايا السكان والتنمية، وكذلك هجرة الكوادر الطبية والصحية المدربة.
- نقص التمويل والمساعدات المخصصة لدعم قضايا السكان والتنمية. وعلى وجه الخصوص دعم قواعد المعلومات السكانية التنموية.
- تدني الخصائص النوعية للسكان (التعليم: انخفاض نسبة القيد في كافة مراحل التعليم، الصحة: ارتفاع معدلات وفيات الأطفال دون السنة ودون الخمس سنوات، قوة العمل: زيادة معدلات البطالة وعلى وجه الخصوص بطالة الشباب، معدلات مشاركة اقتصادية منخفضة للإناث).
- تأثير الثقافة المجتمعية المعيقة لعمل ومشاركة المرأة والبيئة المولدة للزواج المبكر كاستراتيجية تأقلم سلبية.
- استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني الطبيعي

تجارب ناجحة حول إدماج قضايا السكان في خطط التنمية المستدامة

- اعداد الخطة الوطنية للعدالة بين الجنسين والبدء بتنفيذ برامجها على المستوى القطاعي (الوزارات) وعلى المستوى المحلي (المحافظات والمناطق)
- خطة عمل وطنية لدفع عجلة التقدم باتجاه تحقيق التزامات نيروبي
- اعداد الاستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن بالتعاون مع الاسكوا
- إجراء مراجعة شاملة للقوانين والتشريعات الوطنية، بما يتناسب مع إزالة الأحكام التمييزية، وبما يكفل المساواة بين الجنسين، وشملت التعديلات أموراً عدة في مقدمتها: الزواج (إذ تم رفع سن الزواج للفتى والفتاة إلى سن الثامنة عشر)، والطلاق، والحضانة والوصاية.
- إصدار قانون حقوق الطفل رقم /21/ لعام 2021، تعديلات قانون الأحوال الشخصية في عام 2019، قانون العقوبات 2018
- مشروع الصك التشريعي لكبار السن
- مشروع قانون العنف الأسري
- وتقوم الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بإعداد خطة وطنية للحد من ظاهرة الزواج المبكر
- واستراتيجية لمناهضة العنف الاسري.

شاكرين إصغائكم